الحكاية

في النَّحو العربيّ

فاطمة عبدالرزّاق كرمستجي

باحثة دكتوراه/جامعة محمّد بن زايد للعلوم الإنسانيّة

الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالعزيز العميريني

أستاذ أصول النحو – جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية – الإمارات العربية المتحدة

إصدار يوليو لسنة ٢٠٢٢

شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة من ظواهر الإعراب في النّحو العربيّ، تُخرِجُه من المعتاد من قواعده المطّردة، ولا يُخَطِّئُها النّحاة ولا يستنكرونها ولا يرمونها بالشّذوذ ولا النّدرة، بل يحملونها على (الحكاية)، ذلك الموضوع الذي تناولته كتب النحو واللغة والتفسير في شتات، ما يجعل الحاجة إلى ضمّها وتعميق الدراسة حولها أمرًا مهمًّا؛ فهي من بدائع هذه اللغة الفذّة، ومن الموضوعات المهمّة التي عرفها النحاة منذ القدم، لحضورها القويّ في نصوص اللغة شعرًا ونثرًا، وفي نصوص القرآن الكريم المعجزة الفصيحة، ومع ذلك فإنّها ليست حاضرة في ثقافة الكثير من الدارسين؛ لعدم مرورها عليهم طوال سنوات الدّراسة، وقد لا تمرّ حتى على المختصّين منهم في اللغة غالبًا؛ لعدم إدراجها في المقررات الأكاديميّة فضلًا عن السابقة لها. **ولذا فإنّ مشكلة هذا البحث تكمن في هذه التساؤلات:** ما المقصود بالحكاية؟ وكيف تُعرب المحكيّات؟ وهل للحكاية أنواع؟ وهل تخضع لشروط؟ ومتى يلجأ المتكلّم إلى (الحكاية) مع وجود البديل المناسب وفق الإعراب على القاعدة؟ وما تأثير استعمالها على المعنى وجماليّاته؟ **وامّا منهج هذا البحث** فإنّ طبيعته في الإجابة عن التساؤلات السالفة اقتضت من الباحثة توظيف المنهج الوصفي. **وأمّا محتوى البحث،** فاشتمل على: **المقدّمة، ومبحثين: المبحث الأول:** ويتضمّن مفهوم الحكاية وأحكامها، وفيه: (التعريف بالحكاية لغةً واصطلاحًا – وإعراب المحكيّ – وأسباب لجوء المتكلّم إلى الحكاية – وأغراض الحكاية – وأقسامها – وشروطها – وأخيرًا أنواع الحكاية [حكاية الجملة – حكاية المفرد – حكاية حال المفرد]). **والمبحث الثاني:** يتضمّن موضوع الحمل على الحكاية، وفيه: (التوجيه على الحكاية – وحكاية الحال). **وأمّا الخاتمة:** فاشتملت على الخلاصة وبعض النتائج والتوصيات. ثم **قائمة المصادر والمراجع.**

الكلمات المفتاحيّة: الحكاية، الإعراب، الحمل على الحكاية، حكاية الحال.

المقدّمة

العربية لغةٌ واسعة، تتيح للمتحدّث بها آفاقًا يستطيع أن يحلّق بها دون عناء، ويرى في تحليقه فوق بساتينها الغنّاء ما تنطوي عليه من بديع الأزاهير، وجميل الألحان؛ فهي تتزيّن وتتجمّل بأنواع البيان والبديع والمؤثرات المعنوية واللفظيّة، كما تستقيم بالنّحو والصرف؛ مما يُضفي عليها رونقًا أخّاذًا، يجعل منها لغةً راقيةً، رقيقة على الأسماع، تعشقها القلوب، وتتمنّى أن ترقى إلى إتقانها الألسن.

و(الحكاية) هي إحدى تلك المؤثّرات المعنوية والبدائع اللفظيّة التي لم تأت عبثًا ولا اعتباطًا، في سياقاتٍ تقتضيها في الواقع؛ لتؤدّي معنًى مقصودًا، أو تختزل معانٍ كثيرة في ألفاظٍ قليلة موحية تؤدّى في إيجاز مؤثّر، وتضفي الكثير من الجمال الأسلوبي في الكلام العربيّ؛ ولذا يلجأ إليها المتكلّم لداعٍ في نفسه أو معنًى يودّ إيصاله بشكلٍ أوضح وأقوى وأوجز في آنٍ، فيتلقّاه السامع في سرعة ودقّة تقدح في ذهنه الحكم عليها على الفور مختصرةً على المتكلّم مزيدًا من الإسهاب.

وهذا ما دعا إلى اعتناء اللغويين والمفسّرين والنّحويّين بهذه الظاهرة اللغوية قديمًا وحديثًا ومنحها حظًّا وافرًا من الاهتمام، وقد وقع اختياري عليها؛ من أجل تسليط الضوء على جانبٍ يظلّ معتمًا بالنسبة للدارسين بسبب غيابه في المقرّرات الدراسيّة؛ فإن مرّ ذكر (الحكاية) على المسامع صدفةً في مواطن عابرة للإعراب لتسمع: (منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية) لا تدرك المقصود بذلك؛ فتتساءل حينها ما (الحكاية)؟

هذه الورقة البحثيّة تلقي ضوءًا عامًّا على هذه القضيّة في عجالةٍ سريعة، دون الخوض في تفاصيلها الدقيقة؛ لأنّ (الحكاية) عالمٌ واسع يستدعي المزيد من التوسّع في البحث مما لا يحتمله حجم هذه الورقة البحثية المتواضعة. ولذا فمن الأمانة العلميّة الإشارة إلى أنّني لا أدّعي إضافة جديد، وإنّما هي دراسة موجزة لبعض أحكام (الحكاية) وسلكها في مبحثٍ واحد مختصر، يسهّل لمتناولها الإحاطة السريعة بمفهومها ومتعلّقاتها. وكان المنهج الوصفي هو الأنسب في الجمع من كتب النّحو، والاستعانة بدراساتٍ سابقة تفيد في ترتيب ما تشعّب منها في فهارس كتب النّحو التي تناولت (الحكاية).

وقد جاء البحث في **مقدّمةٍ ومبحثَين وخاتمة**، وقُسّم **المبحثان** على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: مفهوم الحكاية وأحكامها، ويحوي ما يأتي:**
  - تعريف الحكاية لغةً واصطلاحًا.
  - إعراب المحكيّ.
  - أسباب لجوء المتكلّم إلى الحكاية.
  - أغراض الحكاية.
  - أقسام الحكاية.
  - شروط الحكاية.

- **المبحث الثاني: يتناول موضوع الحمل على الحكاية، ويحوي ما يأتي:**
  - التوجيه على الحكاية.
  - حكاية الحال.

المبحث الأول: مفهوم الحكاية وأحكامها:

أوّلًا تعريف (الحكاية):

- **معنى (الحكاية) لغةً:**

الحكاية مصدر الفعل الثلاثي (حَكَى) اليائي أو (حَكَا) الواوي "و: حَكَوْتُ الحديثَ أحكُوهُ، ي: ك حَكَيْتُهُ أحْكِيهِ. وحَكَيْتُ فلانًا، وحَاكَيْتُه: شابهتُه، وفَعَلْتُ فِعْلَهُ أو قولَهُ سواءً، وحَكَيْتُ الكلامَ عنْهُ حِكايَةً: نَقَلْتُهُ، والعُقْدَةَ: شَدَدْتُها، كأَحْكَيْتُها." [1].

وفي الوسيط كذلك، وفيه: "(الحكاية): ما يُحْكى ويُقصّ، وَقَعَ أو تُخُيّلَ. والحكاية اللهجةُ: تقول العرب: هذه حكايتنا." [2] فدلّ على اللغة أو اللهجة. كما في أساس البلاغة أيضًا: "وتقول العرب: هذه حِكايَتُنا أي لغتنا."

وقد تدلّ الكلمة على الإحكام إذا هُمّزَ الفعل، "وقالوا الحُكَأة مهموز وغير مهموز. والإحكاء: مصدر أحكأتُ العقدة إحكاءً، إذا أحكمتُ عقدها." [3]

ونفهم من تلك النصوص أنّ (الحكاية) في معناها اللغوي تدلّ على اللهجة، وعلى القصة، وهي من الفعل (حكى) الثلاثي و(حاكى) الرّباعي اللّذين يدلّان على المماثلة والمشاكلة والمشابهة والمحاكاة في الفعل أو القول، وفيهما معنى الإحكام بشدّة.

---

[1] الفيروز آبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرّسالة، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، باب الواو والياء فصل الحاء (حكو–حكي)، ١٦٤٦. وانظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ –١٩٩٢م، مادة (حكي)، ١٩١/١٤. والرازي، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر: **مختار الصّحاح**، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، مادة (ح ك ى)، ٨٨.

[2] **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة الشروق الدولية، مكتبة كنوز المعرفة – جدّة، ط٤، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، مادة (حكى)، ١٩٧.

[3] ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تعليق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٥، مادة (حكأ/حكي) (ح ك–و–أ–ي)، ٤٥٩/٢.

- **معنى (الحكاية) اصطلاحًا:**

الحكاية اصطلاحًا "إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير." [١]، أو "إيراد لفظ المتكلّم على حسب ما أورده" [٢]، وقال ابن الأثير (٦٠٦هـ): "معنى الحكاية: أن تأتي بالشيء المحكي كما تأتي بالأمثال مذكّرها ومؤنّثها فلا تغيّر صيغة المذكر وإن خاطبت مؤنّثًا، ولا المؤنّث وإن خاطبت مذكّرًا، وهكذا الحكاية في الغالب" [٣]، وقال تقيّ الدّين النيلي: "هو أداء اللفظ المسموع على ما سُمع أو مجانسِهِ من غير زيادة ولا نقصان" [٤]. ونفهم من ذلك أنّ (الحكاية) هي نقل الكلام أو الجملة بلفظها أو معناها من مكانها الأول إلى مكانٍ آخر دون زيادةٍ أو نقصان كما أرادها المتكلّم.

وقد وردت الحكاية في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) في مواضع عدّة، منها قوله: "فأمّا أهل الحجاز فإنّهم حملوا قولَهم على أنّهم حكَوا ما تكلّمَ به المسؤولُ، كما قال بعض العرب. دَعْنا من تمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تَمْرتانِ. وسمعتُ عربيًا مرةً يقول لرجلٍ سأله فقال: أَلَيْسَ قُرَشيًّا؟ فقال: ليس بِقُرَشيًّا، حكايةً

---

[١] الأشموني، محمّد بن عليّ الشافعي: **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، مكتبة لسان العرب، دط، دت، ١٢٤/٤.

[٢] الأزهري، خالد بن عبد الله: **التصريح على التوضيح على ألفيّة ابن مالك**، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر للنشر، دط، دت، ٢٨١/٢.

[٣] الجزري، ابن الأثير مبارك بن محمّد الشيباني: **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ، ٧٠٤/١.

[٤] النيلي، تقيّ الدّين إبراهيم بن الحسين: **الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية**، تحقيق: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٥هـ، ٢٤٦/٢.

لقوله."[1] ومن الحكاية قول الرسول – صلّى الله عليه وسلّم –: "إيّاكم و(لَوْ) فإنّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيطان".[2]

ولم يظهر خلافٌ بين الكوفيّين والبصريّين في استعمال مصطلح الحكاية؛ مما يدلّ على أنّه اصطلاحٌ قديمٌ. وتابعهم النّحويّون المحدثون في مفهوم الحكاية الاصطلاحيّ [3]. وأحسبُ أنّ هذا الاتّفاق مبنيٌّ على حضور الحكاية بشكلٍ جليٍّ في نصوص القرآن الكريم ،لا سيّما في آيات القصص، فضلًا عن ورودها في النصوص القديمة، مما لا يدع مجالًا للخلاف حول الظاهرة، ومن ثمّ الاتّفاق على المصطلح.

ثانيًا: إعراب المحكيّ:

في الواقع أن النحاة اختلفوا في إعراب المحكي على آراء عدة، فابن عقيل يعُدّ بناءً كلُّ ما خالف حركة الإعراب وحركة الحكاية وحركة الاتّباع وحركة النقل وحركة التخلّص من ساكنين، مما يؤكّد أنّ حركة الحكاية مستقلّة عن الإعراب والبناء [4]. ويقول السيوطي (ت٩١١هـ): "قال أبو حيّان في شرح التسهيل: اختلف النّاس في الحركات اللاحقة لـ(أيّ) في الحكاية، فقيل: هي حركات إعرابٍ نشأت عن عوامله، وقيل: ليست للإعراب، وإنّما هي إتباع للفظ المتكلّم على الحكاية. وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن...: حركة المحكي في حال حكاية الرّفع،

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ٤١٣/٢.

[2] انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوّض وصاحبه، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠١٠، ٢١٣/٢.

[3] انظر: حسن، عبّاس: **النّحو الوافي**، دار المعارف بمصر، ط٥، دت، ٣٠/١.

[4] انظر: ابن عقيل، بهاء الدّين: **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الفكر– دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢، ٣٢/١. والسيوطي، جلال الدين: **الأشباه والنظائر في النّحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط٣، ٢٠٠٣. ٢٩/١.

منهم من يقول: إنّها للإعراب، لأنّه لا ضرورة في تكلّف تقدير رفعه مع وجود أخرى، وإنّما قيل به في حالة النّصب والجرّ للضرورة. ومنهم من يقول: إنّها لا للبناء ولا للإعراب حملًا لحالة الرّفع على حالة النّصب والجرّ، قال: وهذا أشبه بمذاهب النّحاة، وأقيس بمذاهب البصريّين...".[١]

وأميل إلى ترجيح القول بأنّ حركة الحكاية ليست حركةَ إعراب أو بناء، وإنّما هي مستقلّة عنهما؛ لأنّها لا تنشأ عن تأثير عامل، ويؤكّد السّيوطي ذلك إذ يجعل الحكاية إحدى أنواع الحركات فيقول: "الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء... وحركة حكاية، نحو: مَنْ زيدٌ، مَنْ زيدًا، مَنْ زيدٍ. وحركة إتباع كقراءة (الحمدِ لله) [الفاتحة:٢]، بكسر الدّال[٢]، (للملائكةُ اسْجُدوا) [البقرة:٣٤]، بضم التاء[٣]. وحركة نقل كقراءة (قَدَ افلَحَ) [المؤمنون:١][٤]. (ألم تَعْلَمَ أنّ اللهَ) [البقرة:١٠٦]، بفتح الميم[٥]. وحركة تخلّص من التقاء ساكنين نحو: (لَم يكنِ الّذين) [البينة:١][٦]. والسابعة: استدركها أبو حيّان [٧] وغيره على (التسهيل) [٨] حركة المضاف إلى ياء المتكلّم نحو: غلامي، فإنّها ليست عندهم إعرابًا، ولا بناءً، ولا هي من الحركات الستّة." [٩]

---

[١] السيوطي: **الأشباه والنظائر في النّحو**، ٢٨/١.

[٢] **سورة الفاتحة ٢** "الحمدُ لله ربّ العالمين"، قرأها بكسر الدال بعض أصحاب القراءات إتباعًا لكسر اللام.

[٣] **سورة البقرة ٣٤** "وإذ قُلنا للملائكةِ اسْجُدوا لآدم فَسَجَدُوا إلّا إبْليسَ أبى واسْتكبَرَ وكان مِنَ الكافرين"، قرأها بضمّ التّاء بعض أصحاب القراءات إتباعًا لحركة الجيم (اسجُدوا)

[٤] **سورة المؤمنون ١** "قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُون"

[٥] **سورة البقرة ١٠٦** "... ألمْ تعْلَمْ أنّ اللهَ على كلّ شيءٍ قديرٌ"

[٦] **سورة البيّنة ١** "لمْ يكن الذين كفروا من أهلِ الكتابِ والمُشْرِكينَ مُنْفَكّينَ حتّى تَأْتِيَهُم البيّنة".

[٧] هو أثير الدين محمّد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)

[٨] كتاب: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدّين محمّد بن مالك النّحويّ (ت:٦٧٢هـ)

[٩] السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: عبد السلام محمّد هارون وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، دط، ٢٠٠١، ٦٠/١.

ويكون إعراب **المفرد المحكي** بحركات مقدّرة لتعذّر ظهور الحركات؛ لاشتغال محل الحركة بحركة الحكاية أو البناء، إذ لا يجوز اشتراك علامتين على حرفٍ واحد [1]. ومثال ذلك أنّه من المعلوم أنّ الواقع بعد مَنْ الاستفهاميّة، يكون إمّا مبتدأ خبره (مَنْ)، أو خبرًا مبتدؤه (مَنْ)، فلا خلاف في أنّ الرفع متعيّنٌ موقعًا، ولكنّه مقدّر في الحكاية، "وذلك كقولك: (من زَيْدًا؟) لمن قال: (رأيتُ زيدًا) و (مَنْ زَيْدٍ؟) لمن قال: (مررتُ بزيدٍ) والفتحة والكسرة للحكاية، والرّفع في موضعهما مقدّر..." [2] أما **الجملة المحكيّة** فتدخل تحت الإعراب المحلّي.[3]

ومن المفيد –هنا– الإشارة إلى أنّ هناك من النّحويين من دعا إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي، بهدف التسهيل، وفي هذا الصّدد يذكر الباحث حامد حمزة بأنّ لجنة تيسير النّحو في الثلاثينيات رأت الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلّي، لكن مجمع اللغة العربيّة ارتأى الإبقاء عليهما دون تعليل [4]. والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه المجمع، لأن السماع الفصيح عن العرب ورد بمثل ذلك، وتأويله أو ردّه لا يصح، وهو أولى في نظري من الإلغاء دون سند سماعي أو قياسي.

---

[1] انظر: السيوطي: **الأشباه والنّظائر في النّحو**، ٥٧/٣.

[2] الشافعيّ: **شرح الكافية الشافية**، ٢١٢/٢.

[3] الإعراب المحلّي هو مالا تكون علامته التي يقتضيها العامل ظاهرةً ولا مقدّرة، ويكون الإعرابُ منصبًّا على الكلمة المبنيّة كلّها، أو على الجملة كلّها، وليس على الحرف الأخير منها. وأمّا الإعراب التقديري، فمنصبٌّ على الحرف الأخير من الكلمة. وانظر: عبّاس: **النّحو الوافي**، ٨٤/١–٨٥.

[4] انظر: حمزة، حامد حاجي: **الحكاية في العربيّة**، رسالة ماجستير في اللغة العربيّة وآدابها، جامعة بغداد – كلّية الآداب، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٠م، ٨–٩.

ثالثًا: سبب لجوء المتكلّم إلى الحكاية:

للحكاية عند النحويين آراءٌ وأقوالٌ مختلفة تصفها، يقول أبو الفتح ابن جنّي (ت٣٩٢هـ): "والحكاية كثيرة يطول الكتاب بذكرها وشرح أحكامها وخلاف العرب والعلماء فيها" [١]، أمّا موفّق الدّين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) فيقول: "الحكاية ضربٌ من التغيير؛ إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضى عمل العامل" [٢]. أمّا ما يُلجئ المتكلّم إلى استعمال الحكاية فقد يعود إلى أمور منها:

١. العارض التركيبي الذي ينشأ نتيجة عدم الأخذ بالحكاية. إذ في بعض الأقوال لا يجوز إلّا الأخذ بالحكاية، حتى لا يتداخل عمل عاملين مما لا يصحّ [٣]. قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): "فإذا سمّيتَ بجملةٍ مثل تأبّط شرًّا، فالحكايةُ ليس إلّا، فتقول: جاءني تأبّط شرًّا، ورأيتُ تأبّط شرًّا، ومررتُ بتأبّط شرًا... ولا يجوز الإعراب؛ لأنّه إذ ذاك يؤدّي إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحد" [٤]. وذلك كقولنا أيضًا: بدأتُ بالحمدُ لله، وقرأتُ على خاتمه الله ربُّنا [٥]. لا يجوز فيها إلّا الحكاية، لأنّه لا يدخل عامل على عامل.
٢. عدم إمكانيّة ظهور علامتين من علامات الإعراب في آخر الكلمة والحكاية مقصودةٌ للتنبيه أو التخصيص أو غير ذلك من المعاني التي تؤديها الحكاية.

---

[١] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريّة، ط٢، ١٩٩٣، ٢٣٢/١.

[٢] ابن يعيش، موفّق الدّين: **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت – لبنان، دط، دت، ١٩/٤.

[٣] انظر: ابن جني: **سرّ صناعة الإعراب**، ٢٣٢/١.

[٤] ابن عصفور، عليّ بن مؤمن بن عليّ: **شرح جمل الزّجاجي**، الشرح الكبير، تحقيق: صاحب أبو جناح، نسخة رقميّة إعداد عبد الرّحمن النّجدي، دط، دت، ٤٧١/٢. وانظر: المبرد، محمّد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التراث، القاهرة – مصر، دط، ٢٠١٨، ٩/٤.

[٥] انظر: ابن جنّي: **سر صناعة الإعراب**، ٢٣١/٢.

قال السيوطي: "قال في البسيط [1]: لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة؛ ولهذا حُكِيَت الجُمَلُ المسمّى بها ولم تُعرب؛ ولأنّها لو أُعْرِبَت لم تخلُ، إمّا أن تُعْرِبَ الأوّل أو الثّاني أو مجموعَهُما... فلذلك تعذّر إعرابهما".[2] لأنّه لا يجوز تخصيص أحدهما، ولا يجوز إعرابهما معًا؛ للتداخل.

٣. إذا غُيّرت المحكيّات تتغيّر دلائل المعاني، وهذا سببٌ من أسباب اللجوء إلى الحكاية. يقول المبرد (ت٢٨٥هـ): "وجميع الحكايات إذا كانت أسماء لا تثنّيها؛ لئلّا تنتقض الحكاية، وتزول دلائل المعاني".٣

رابعًا: أغراض الحكاية:

أشار النحاة إلى أن للحكاية أغراضًا تؤدّيها، أبرزها:

١. التخصيص. يقول الرّضي: "وغرضهم في الحكاية أن يتيقّن المخاطب أنّ المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره".[4]

٢. إزالة الالتباس والتوسّع في الكلام. يقول الأنباري (ت٥٧٧هـ): "إن قال قائلٌ: لِمَ دخلت الحكايةُ الكلامَ؟ قيل: لأنّها تزيل الالتباس، وتزيد التوسّع في الكلام." [5]

٣. التشبيه. كحكاية تسمية من أُريد تشبيهُ حالِه بحالِ (تأبّط شرًا الشاعر) – مثلًا –، فلا تُغيّر الجملة عند الوصف وفي التسمية وذلك من باب التشبيه.

---

[1] صاحب البسيط هو ضياء الدّين ابن العِلْج، أكثر أبو حيّان وأتباعه من النقل عنه، ولم يقف السيوطي له على ترجمة. انظر: السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٦٥، ٣٧٠/٢.

[2] السيوطي: **الأشباه والنّظائر في النّحو**، ٥٧/٣.

[3] **المقتضب**، ٣٩/٤.

[4] الاستراباذي، محمّد بن الحسن الرّضي: **شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا، ط٢، ١٩٩٦، ٧٢/٣.

[5] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: **كتاب أسرار العربيّة**، تحقيق: محمّد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق – سوريّة، دط، دت، ٣٩٠.

٤. المحافظة على الكلام المحكي من التغيير. يقول أبو هلال العسكري (ت٤٠٠هـ): "ويقولون: الأمثال تُحكى؛ يَعنُون بذلك أنّها تُضْرَب على ما جاءت عن العرب، ولا تُغيَّر صيغتُها، فتقول للرّجل: (الصَّيْفَ ضيَّعتِ اللَّبن)، فتكسر التاء؛ لأنّها حكاية".[١]

وهناك من النّحاة والبلاغيّين من لا يرى للحكاية دلالة تؤثّر في المعنى، وأنّها مجرّد حركة ليس إلّا؛ إذ عند شيخ البلاغيّين عبد القاهر الجرجاني "لا يصلح تقدير الحكاية في (النّظم والترتيب)، بل لن تَعْدُوَ الحكايةُ الألفاظَ وأجراسَ الحروف، ... و(النّظم والترتيب) في الكلام ... عملٌ يعملُه مُؤلِّف الكلام في معاني الكَلِم لا في ألفاظها" [٢]. كما ذكر الدكتور فاضل السامرائي كذلك أنّ الأصل في العربية أن تكون العلامات ذوات دلالة على المعاني، وأن اختلاف العلامات يؤدي إلى اختلاف المعاني، واستثنى من ذلك أمورًا منها: علامات البناء، واختلاف اللغات، والاتباع والمجاورة، والنقل وحذف الحركة لسبب غير إعرابي، والضرورة الشعريّة، **وعلامات الحكاية**؛ فالمحكيّ لا تدل علامته على معنى؛ لأنّ حركاته وسكناته لا تتغيّر بل يُحكى بلفظه،ويلازم حالة تعبيرية واحدة مهما اختلفت حالاته الإعرابية. [٣]

ويظهر من هذا الرأي أن حركة الحكايةَ ليست حركةً مستقلّة كما اعتبرها ابن عقيل وأبو حيّان وغيرهم[٤]، بل عوملت معاملة البناء، ولذا كانت عندهم لا تعبّر عن معنى، والرأي عندي ما ذهب إليه ابن عقيل ومن قال قوله بأنّ الحكاية حركةٌ

---

[١] العسكري، أبوهلال الحسن بن عبد الله بن سهل: **كتاب جمهرة الأمثال**، ضبط وتنسيق: أحمد عبد السّلام، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٨، ١/ ١١.

[٢] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٥، ٢٠٠٤، ٣٥٩.

[٣] السّامرائي، فاضل صالح: **معاني النّحو**، دار الفكر للطباعة والنّشر، ط١، ٢٠٠٠، ١/ ٢٨-٣١.

[٤] انظر: ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٣٢/١. والسيوطي: **الأشباه والنّظائر في النّحو**، ١/ ٢٨.

مستقلة لا هي حركة إعرابٍ ولا بناء، كما أرى أنّ الحكاية دالّةٌ على المعاني، وأنّها لم تأتِ في الكلام عبثًا، ولم تنتشر في نصوص اللغة اعتباطًا، ولم يوظّفها المتكلّم العربيّ دون هدف، بل هي – غالباً – ذات فوائد بلاغيّة تعزّز المعنى وتختزله، وتختصر على المتكلّم زمنًا من التفصيل والإسهاب، فضلًا عن الأغراض الأخرى المتعلّقة بالمعنى والسّياق.

خامسًا: أقسام الحكاية:

جاء أول تقسيمٍ للحكاية عند أبي القاسم الزّجاجي (ت٣٤٠هـ)، إذ رغم معرفة النّحاة المتقدّمين كالخليل وسيبويه بمفهوم الحكاية، إلّا إنّهم لم يذكروا لها تقسيمًا، وجعلها الزجاجي في ثلاثة أقسام[١]، هي:

- **الأول:** ما يُحكى بالقول، بأن تعيد الجملة المسموعة فتحكيها على حالها، نحو قولك: "قال زيدٌ: (خرج عمرو)"، فإن أردتها بمعناها تقول: قال زيدٌ بأنّ عَمْرًا قد خرج.
- **الثاني:** ما يقع من الحكاية بـ(مَنْ) و(أيٍّ) الاستفهاميتين، نحو: إذا قال رجلٌ: رأيتُ زيدًا، قلتَ له: مَنْ زيدًا؟ ، ونحو: قول أحدهم: رأيتُ رجلًا، فقلت له: أيًّا؟، وإن قال: رأيتُ رجلين، قلتَ: أيَّيْن؟ فإن قال: قامت امرأتانِ. قلتَ: أيَّتان؟
- **الثالث:** الجمل المحكيّة في باب التسمية بها وغير التسميّة وما اتّصل بذلك، فالتسمية كما لو سمّيت شخصًا (قام زيدٌ)، فتقول جاء قام زيدٌ، ورأيتُ قامَ زيدٌ، ومررتُ بقامَ زيدٌ، ونحو: "جاءني بَرَقَ نحرُه"، وغير التسمية نحو: "تعلّمتُ الحمد لله ربّ العالمين" وما اتصل بها.

---

[١] انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **الجمل للزجاجي**، تصحيح وشرح: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، دط، ١٩٢٦، ٣١٢-٣٢٩.

ولكلّ نوعٍ منها عنده حُكمٌ وقياسٌ يُعمل عليه، ومسائل تتصل به.

وقسم أبو جعفر الطّوسيّ (ت٤٦٠هـ) الحكاية على ثلاثة أوجه: [١]

- **الأول:** حكاية على اللفظ والمعنى، نحو: "آتوني أفرغ عليه قِطْرا" [الكهف:٩٦] [٢]، إذا حكاه من يعرف لفظه ومعناه.
- **الثاني:** حكاية على اللفظ فقط، نحو الآية نفسها: "آتوني أفرغ عليه قطرًا" [الكهف:٩٦]، إذا حكاه من يعرف لفظه دون معناه.
- **الثالث:** حكاية على المعنى فقط، نحو: أن يعبّر أحدهم عن الآية السابقة بقوله: "آتوني أفرغ عليه نحاسًا"، فيكون قد حكاه على معناه دون لفظه.

وذكر ابن حيدرة اليمنيّ(ت٥٩٩هـ)تقسيمًا آخر وجعلها ثلاثة أقسام[٣]:

- **الأول:** حكاية المعارف، نحو: "رأيتُ عبد اللهِ، فتقولُ: مَنْ عبدَ اللهِ؟
- **الثاني:** حكاية النّكرات، نحو: "جاءني رجلٌ. فتقولُ: مَنُوْ؟"
- **الثالث:** حكاية الجمل، نحو: جاء تأبّط شرًّا.

وهناك تقسيمٌ آخر ورد في حاشية الصّبّان، وفيه أنّ "الحكاية على نوعين: **حكايةُ جملة، وحكاية مفرد:** فأمّا **حكاية الجملة** فضربان: حكاية ملفوظٍ وحكايةُ مكتوب: فالملفوظ نحو قوله تعالى: "وقالوا الحمدُ لله" [الأعراف:٤٣]... والمكتوب نحو قوله: قرأتُ على فصِّهِ محمّد رسول الله – صلى الله عليه وسلّم –، وهي مطّردة ويجوز حكايتها على المعنى... وأمّا **حكاية المفرد** فضربان: ضربٌ بأداة

---

[١] انظر: الطّوسيّ، أبو جعفر محمّد بن الحسن: **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، دط، دت، ١٧٢/٢.

[٢] **سورة الكهف ٩٦** "آتوني زُبَرَ الحَدِيْدِ حتّى إذا سَاوَى بَيْنَ الصّدَفَينِ قَالَ انْفُخُوا حتّى إذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتونِي أُفْرِغْ عَليهِ قِطْرًا"

[٣] انظر: **الكتاب**، ٤٠٧/٢-٤١١. واليمني، عليّ بن سليمان الحيدرة: **كشف المشكل في النّحو**، تحقيق: هادي عطيّة مطر الهلالي، مطبعة الإرشاد – وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة – إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، دط، ١٩٨٤، ١٨٩/٢-١٩٥.

الاستفهام ويُسمّى الاستثبات بأيّ أو بمَنْ وهو ما تقدّم، وضربٌ بغير أداة وهو شاذٌّ كقول بعض العرب – وقد قيل له هاتان تمرتان – دَعْنا من تمرتان..." [1]

وهناك تقسيماتٌ أخرى وردت في كتب النّحو يُغني عن ذكرِها ما أوردت. وهي لا تختلف عن بعضها في شيء، إلّا في التقسيم تبعًا للمفهوم الذي انطلق منه كلٌّ من أراد تصنيف أنواعها، فلم تخرج هذه التقسيمات عن صفةٍ من صفات الحكاية أو ميزةٍ فيها، فمنهم من نظر إلى تركيبها، ومنهم من ركز على مضمونها، أو ما تؤدّيه في السياق. غير أن هذا الاختلاف في تقسيم الحكاية هو الذي أدى – فيما يبدو – إلى الخلاف حول بعض مسائلها، كما سيأتي في أنواع الحكاية.

سادسًا: شروط المحكيّ:

قال سيبويه: "واعلم أنّ الاسم إذا كان محكيًّا **لم يُثنّ ولم يُجمع**، إلّا أنْ تقول: كلّهم تأبّط شرًّا، وكلاهما ذَرَّى حَبًّا، لم تغيّرِه عن حاله قبل أنْ يكون اسمًا... **ولا تضيفه** إلى شيء إلّا أنْ تقول: هذا تأبَّط شرًّا صاحبُك أو مملوكُك. **ولا تحقّره** كما لا تحقّره قبل أنْ يكون عَلَمًا. ولو سمّيت رجلاً (زيدٌ أخوك) لم تحقّره. فإن قلت: أقول زُيَيْدٌ أخوك، كما أقول قبل أنْ يكون اسمًا، فإنّك إنّما حقّرت اسمًا قد ثبت لرجلٍ ليس بحكاية، [أي أنّ ذلك أخرجه من حكم الحكاية] ... **ولا يُرخّم** المحكيّ أيضًا، **ولا يُضافُ بالياء**، وذلك لأنّك لا تقول: هذا زيدٌ أخوكي ولا بَرَقَ نحرُهِي، وهو يضيف إلى نفسه، ولكنّه يجوز أن يَحذِف فيقول: تأبّطِي وبَرَقِي، فتَحذِف وتَعمل به عملَك بالمضاف، حتّى تصير الإضافة على شيء واحد لا يكون حكايةً لو كان اسمًا..." [2] ويقول سيبويه: "وسألت الخليل عن رجلٍ يُسمّى (خيرًا منك)، أو

---

[1] الأشموني: **حاشية الصّبّان**، ٤/١٣١-١٣٢.

[2] **الكتاب**، ٣/٣٢٧-٣٢٨.

(مأخوذًا بك)، أو (ضاربًا رجلًا)، فقال: هو على حاله قبل أن يكون اسمًا. وذلك أنّك تقول:رأيتُ خيرًا منك، ومررتُ بخيرٍ منك."[1]

وخلاصة ذلك أنّ الحكايات وما في معناها لا تُثنّى ولا تُحقّر ولا تُرخّم ولا تُضاف ولا تُجمع. والإضافة إليها كالإضافة إلى تأبّط شرًا.[2] ذلك أنّ أي تغيير في تركيبها، أو نقلها ، يُخرجها من حكم الحكاية.

سابعًا: أنواع الحكاية: [3]

أشار الأزهري (ت٩٠٥هـ) إلى أنواعها بقوله: "وهي **ثلاثة أنواع: حكاية الجمل:** وتختص بالقول، **وحكاية المفرد:** وتختصّ بالعَلَم، **وحكاية حال المفرد:** وتختصّ بـ (أيّ) و (مَنْ) الاستفهاميتين".[4]

<u>أولًا: حكاية الجمل:</u> وهي مطّردة ومختصّة بالقول، وشاهدها قوله تعالى: "قال إنّي عَبْدُ اللهِ"، فتُحكى الجمل على ترتيب اللفظ، ويجوز حكايتها على المعنى، فتقول في حكاية (زيدٌ قائم): (قال عمرٌو قائمٌ زيدٌ) بعكس الترتيب؛ فإن كانت الجملة ملحونةً تعيّن المعنى في حكايتها على الأصحّ؛ صونًا عن ارتكاب اللحن، ولئلّا يُتوهّم أنّ اللحن نشأ من الحاكي، فلو نقل الحاكي قولًا ملحونًا عن أحدهم: جاء زيدٍ بالجرّ، فعليه حكايتُها بالرّفع على الصّواب.[5]

فحكاية اللفظ هي أن تحكي ما قال المتكلّم الأوّل بألفاظه وترتيبها وهيئاتها، وإلّا فهي **حكاية المعنى.** وهي تشمل على سبيل المثال: تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر، وإن جاءت الألفاظ كما هي، وتشمل إتيانك كلام المتكلّم بألفاظه وعلى ترتيبها،

---

[1] **السابق،** ٣/٣٢٨.

[2] **السابق،** ٣/٣٢٧-٣٣١.

[3] انظر: **التصريح على التوضيح،** ٢/٢٨١-٢٨٥.

[4] **السابق** ٢/٢٨١.

[5] انظر: **التصريح** ٢/ ٢٨١-٢٨٢.

ولكنّك غيّرت في حركات إعرابها، أو في ضبط صيغ بعض الألفاظ، فأنت بهذه الأحوال يراك النحويون حاكيًا ولكن بالمعنى.

ثانيًا: حكاية المفرد: وأغلب ما تكون في الأعلام؛ لكثرة دورانها في كلامهم، ومثالها أن يقول لك قائلٌ (رأيتُ محمّدًا) فتقول (مَنْ محمّدًا؟) فمَنْ: اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ومحمّدًا: خبر المبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الحكاية؛ فالمحكيّ هنا هو محمّد؛ لأنّك جئت به في كلامك على إعرابه الذي جاء في كلام المتكلّم الأوّل. وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذّة كقول بعضهم: (ليس بقُرشِيًّا) ردًّا على من قال: (إنّ في الدّار قُرَشِيًّا).[1]

ويقصد بالمفرد عند النحويين ثلاثة أشياء:

الأول: المفرد في مقابل المثنى والجمع. **الثاني:** المفرد في مقابل المضاف والمشبّه بالمضاف، وهذا عند الخليل لا يكون حكاية كما نقل عنه سيبويه: "رأيتُ المضاف لا يكون حكايةً كما لا يكون المفرد حكاية"[٢]. **والثالث:** المفرد في مقابل الجملة وشبه الجملة. قال ابن أبي الربيع الأشبيلي(ت٦٨٨هـ): "ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ فإنّما يريدون به ما ليس جملة، ومتى أطلقوا المفرد في باب النّداء فإنّما يريدون به ما ليس بمضاف ولا شبيهٍ بالمضاف، ومتى أطلقوا المفرد في باب الإعراب فإنّما يريدون به ما ليس بتثنيةٍ ولا جمع".[٣]

والمراد بالمفرد في الحكاية، ما يقابل الجملة، وهو ما يسمّى أيضًا الكلمة، وقد يتداخل المفرد مع مفهوم الجملة في باب الحكاية، فيُعدّ ما كان أصله جملةً نحو: "تَأَبّطَ شَرًّا" مفردًا إذا أصبح اسمًا، وكذلك ما جاء بعد القول أو ما في معناه

---

[1] انظر: **التصريح**، ٢/٢٨٢.

[٢] **الكتاب**، ٣/٣٣٠.

[٣] السّبتي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي: **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٦، ١/٥٣٥-٥٣٦.

من مفرد، فيُؤوّل على انّه مقتطعُ من جملة؛ لهذا نشأ الخلاف بين النّحويين في تحديد المفرد والجملة في باب الحكاية.

ومن ذلك ما قاله بدر الدّين ابن النّاظم (٦٨٦هـ) وهو يتحدّث عن حكاية المفرد دون وجود الاستفهام قبله: "فأمّا قول الشاعر[١]:

فأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ؟ بِـ (صَالِحٌ) حتَّى مَلِلْتُ وَمَلّنِي عُوَّادِي

فليس من هذا القبيل، لأنّه من حكاية الجمل، لا من حكاية المفرد، لأنّه جواب للاستفهام، وجوابُ الاستفهام لا يكونُ إلّا جملةً. فـ(صالحٌ) على هذا: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فأجبتُ قائل: كيف أنت؟ بـ"أنا صالحٌ" ثمّ حذف المبتدأ وبقي خبره على ما يستحقه من الرّفع... ويُروى فأجبتُ قائل:كيف أنت؟ بـ"صالحٍ"، بالجرّ على قصد حكاية الاسم المفرد كأنّه قال: فأجبتُ قائل:كيف أنت؟بهذه اللفظة." [٢]

ومن أوجه الخلاف بين النحويين في ذلك:

١. الاختلاف في تحديد نوع المحكي، أهو مفردٌ أم جملة؟

٢. الاختلاف في مفهوم المفرد بعد القول أو ما في معناه.

وحكاية المفرد نوعان: نوعٌ بأداة الاستفهام، ونوعٌ بغير أداة الاستفهام. فأمّا الأول فلا خلاف بين النّحويين في جوازه، وأمّا الثاني ففي جوازه خلاف.

<u>ثالثًا: حكاية حال المفرد:</u> وأكثر ما تكون بأيّ ومَنْ، وكلّ منهما اسم استفهام. ففي الاستفهام إن كان المسؤول عنه نكرةً والسؤال بـ(أيّ أو مَنْ) حُكي في لفظ (أيّ) وفي لفظ (مَنْ) ما يثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع.[3]

---

[١] هو بشّار بن برد.

[٢] ابن النّاظم، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد: **شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠١٠، ٥٣٢-٥٣٣.

[3] انظر: ابن هشام، عبد الله بن جمال الدّين الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان، دط، ٢٠٠٥، ٢٥٢/٤. و**التصريح على التوضيح**، ٢٨٢/٢.

تقول لمن قال: (رأيتُ رَجُلًا، وامرأةً، وغُلامين، وجاريتين، وبنين، وبنات): أيًّا، وأيَّةً، وأيَّين، وأيّتينِ، وأيِّين، وأيّاتٍ، وكذلك تقول في (مَنْ)، فتقول لمن قال: (جاءني رجلٌ): (مَنُو)، ولمن قال: (رأيتُ رجلًا): (مَنا)، ولمن قال: (مررتُ برجلٍ): (مَنِي)، وتقول في تثنية المذكّر: (مَنَان) رفعًا، و(مَنَين) نصبًا وجرًا، وتسكن النون فيهما؛ فتقول لمن قال (جاءني رجلان): (مَنَان) ولمن قال (رأيتُ رجلين): (مَنَيْنْ)، ولمن قال: (مررتُ برجلين): (مَنَيْنْ). وتقول للمؤنّثة: (مَنَهْ) رفعًا ونصبًا وجرًا، وتقول في تثنية المؤنّث: "مَنتان" رفعًا، و(مَنتين) جرًا ونصبًا، وتقول في جمع المؤنث: (مَناتْ).[1]

الفرق بين (مَنْ) و(أيّ) في باب الحكاية [2] يرجع إلى خمسة أوجه، هي:

١. أن (مَن) خاصّةٌ بالسؤال عن العقلاء، فإذا قال لك قائل (زارني زيدٌ أمسِ) قلت: مَنُو؟، أو قلت: مَن زيد؟
٢. أن الحكاية بـ(مَن) خاصّة بحال الوقف، أمّا (أيّ) فعامّة في الوقف والوصل.
٣. أن الحكاية بـ(أيّ) خاصّ بالنكرات، أمّا (مَن) تحكى بها النّكرات والأعلام على سواء.
٤. أن (مَن) يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه، وأمّا (أيّ) فلا يجب إشباعها.
٥. أن ما قبل تاء التأنيث في (أيّ) واجب الفتح حين تقول: (أيَّةٍ)، أمّا في (مَنْ) فيجوز فيها الفتح والإسكان.

الحكاية بـ (أيّ):هناك أحكام تتعلّق بـ(أيّ) عند السؤال بها في باب الحكاية، وهي كالآتي:

---

[1] انظر: **الكتاب**، ٢/٤٠٧-٤٠٩. **والتصريح**، ٢/٢٨٢.

[2] انظر : **أوضح المسالك** (الهامش ٢) ٤/٢٥٤-٢٥٢.

١. الأصل في (أي) أنْ تكون مضافة وفي حالة الحكاية لا تضاف فيه (أيّ).
٢. لا يجوز الابتداء بـ(أيّ) في الحكاية، فلابد أنْ يُسبق (أيًّا) بكلامٍ محكيّ.
٣. اللفظ المحكيّ (وهو المستفهم عنه) لا يُذكر بعد (أيّ).
٤. أنْ يكون المسؤول عنه نكرة، ولا تجوز حكاية المعارف بـ(أيّ) سواءٌ أكان علمًا أو غيره.
٥. يحكى بـ (أيّ)العاقل وغير العاقل، لأنّ أصل(أيّ)أنْ تستعمل في العقلاء وغيرهم.

المبحث الثاني: الحمل على الحكاية

قام النحاة الأوائل باستقراء النصوص والشواهد الفصيحة المحتجّ بها، ووضعوا القواعد المطّردة المعتمدة على تلك النصوص أو المقيس عليها، غير إنّهم وجدوا نصوصًا تخرج عن حكم تلك القواعد؛ مما اضطرّهم لإيجاد سبلٍ للتوفيق بين القواعد المطّردة وما خرج عنها من نصوص يُعتدّ بها، فلجأوا إلى التأويل بأشكاله المختلفة، كالحمل على الضرورة، أو الاتساع، أو التضمين، أو الحملُ على الحكاية، أو غير ذلك.

ولعلّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من استعمل مصطلح الحمل على الحكاية؛ فقد جاء في كتاب الجمل المنسوب إليه أنّ "الرفع اثنان وعشرون وجهًا: الفاعل، وما لم يُذكر فاعله، والمبتدأ وخبره،... والحمل على الموضع والبِنية والحكاية".[١] وذكر أنّ "الحروف التي يُحكي بها أربعةٌ: سمِعتُ، وقرأتُ، ووجدتُ، وكتبتُ".[٢]، وقيل أيضًا: [علِمتُ] [٣]

---

[١] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **كتاب الجمل في النّحو**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٥، ١١٧.

[٢] **السابق**، ١٥٠.

[٣] انظر: **السابق**، ١٥٠ (الهامش: ٢، نسخة مكتبة قولة).

ومما أورد في الرّفع على الحكاية قول ذي الرّمّة: [1]

سمِعتُ: **النّاسُ** ينتجعون بَحْرًا فقلتُ لِصَيْدَحَ: انْتَجِعي بِلالا

رفع (النّاسُ) على الحكاية؛ إذ لولاها للزم (النّصب) على المفعوليّة.

وذكر ابن جنّي استعمال الحكاية في (باب القول على الاطّراد والشّذوذ) في اللغة، فيقول: "وكلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال، فلا يسوّغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه. ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلّا على وجه الحكاية" [2]. وذلك في معرض إيراده لأمثلةٍ على الشّاذ في القياس والاستعمال، ومن ذلك تتميم مفعول ما عينُه واو، نحو: ثوبٌ **مَصْوُون**، وما حكى البغداديّون بقولهم: فرسٌ **مقْوُود**، ورجلٌ **مَعْوُود** من مرضه. وكذلك ما سُمِع من قولهم: اسْتحوَذَ واسْتصْوَبَ، لا يُقاس عليهما غيرهما ويؤديان بحالهما، فلا تقول في استقام – مثلًا –: اسْتَقْوَم، ولا في استساغ: اسْتَسْوَغَ، ولا في استباع: اسْتَبْيَع، ولا في أعادَ: أعْوَد، ما لم تسمع شيئًا من ذلك عن العرب.[3]

وللنّحاة في الحمل على الحكاية مسائل عدة [4]،مما يدلّ على أخذهم بها في تأويلاتهم.

---

[1] **السابق**، ١٥٠.

[2] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، دط، دت، ٩٩/١.

[3] انظر: **الخصائص**، ٩٨/١–٩٩.

[4] انظر: **الكتاب**، ١٢٤/٣ (الهامش ٥). وابن هشام، جمال الدين الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٦، ١٩٨٥، ٥٤٠–٥٤٢.

أولًا: التوجيه على الحكاية:

خرّج النّحويّون بعضَ المسائل على الحكاية، منها:

١. العدول عن مطابقة الخبر للمبتدأ:

الأصل في الخبر أن يطابق المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، فإن خالف ذلك يؤوّل عند النّحاة بحسب النّصّ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: "هنّ أمّ الكتاب" [آل عمران:٧] [١]

حيث أفرد الخبر (أمّ الكتاب) مع المبتدأ الجمع (هنّ)، ولم يجمع ليقول: (هنّ أمهات الكتاب)، وللعلماء في تأويل ذلك قولان:[٢]

القول الأول: أنّه أراد بـ(هنّ) الآيات كلّها مجتمعة كالآية الواحدة لا تختصّ واحدة منهنّ بذلك. يقول أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ): "ووحّد (أمّ الكتاب)، ولم يجمع، فيقول: هُنّ أمّهات الكتاب. وقد قال (هُنّ)؛ لأنّه أراد: جميع الآيات المحكمات أمّ الكتاب. لا أنّ كلّ أية منهنّ أُمّ الكتاب، ولو كان معنى ذلك أنّ كلّ آية منهنّ أُمّ الكتاب، لكان لا شكّ قد قيل: هُنّ أُمّهات الكتاب".[٣] ومثله قوله تعالى: (وجعلنا ابن مريم وأمّه آيةً)[المؤمنون:٥٠]. "ولم يقل: آيتين. لأنّ معناه: وجعلنا

---

[١] **الآية ٧ من سورة آل عمران:** "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ محكماتٌ هنّ أمّ الكتاب وأُخر متشابهاتٌ فأمّا الّذين في قلوبهم زيغٌ فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلمُ تأويله إلّا الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كلٌّ من عند ربّنا وما يذّكّر إلّا أُولو الألباب".

[٢] انظر: الطبري، أبو جعفر محمّد بن جرير: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة، دار هجر للنشر، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠٠١، ١٨٩/٥-١٩١. والطوسي: **التبيان في تفسير القرآن**، ٣٩٥/٢.

[٣] **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ١٨٩/٥.

جميعهما آيةً... ولو كان مراده الخبر عن كلّ واحدٍ منهما على انفراده...لقيل: (وجعلنا ابن مريم وأمّه آيتين)... فكان في كلّ واحد منهما للنّاس آيةٌ".[1]

القول الثاني: أنّ ذاك إنّما جاء **على وجه الحكاية**. وفي تأويله يقول الطبري: "وقد قال بعض نحويّي البصرة: إنّما قيل: (هُنّ أُمّ الكتاب). ولم يقل: هُنّ أمّهات الكتاب. على وجه الحكاية، كما يقول الرجل: ما لي أنصارٌ، فتقول: أنا أنصارُك. أو ما لي نظيرٌ، فتقول: نحنُ نظيرُك. قال وهو شبيهُ: دعني من تمرتان".[2]

لكنّ الطبري – فيما يبدو – لم يوافق هذا الرأي في تأويل الآية؛ إذ قال بعد سرد الشواهد الخاصّة بالحكاية: "وهذا قولٌ لا معنى له؛ لأنّ كلّ هذه الشواهد التي استشهدها، لا شكّ أنّهنّ حكايات حاكيهنّ بما حكى عن قول غيره وألفاظه التي نطق بهنّ، وأنّ معلومًا أنّ الله جلّ ثناؤه لم يحكِ عن أحد قوله: (أمّ الكتاب). فيجوز أن يُقال: أخرج ذلك مُخْرَجَ الحكاية عمّن قال ذلك كذلك." [3] وأرى – أيضًا – أن القول الأول هو الأرجح، فلا يلزم معنى الآية تأويله على الحكاية، ولأن الأصل عدم الحمل على الحكاية ما وُجد مندوحة عن ذلك.

٢. الجوار والحكاية:

هناك ألفاظ في العربية خالفت حركتها الأصليّة لتتبع حركةَ لفظةٍ مجاورة لها مع تطلّب المعنى لحركتِها الأصليّة، وذلك كما جاء في قوله تعالى: "وإنّي أخاف عليكم عَذَابَ يومٍ محيطٍ" [هود:٨٤] [4] واليوم ليس بمحيط في الواقع، وإنّما المحيطُ هو العذاب، فكان الأصل أن يأتي (محيطًا) بالنّصب كنعتٍ للعذاب، ولكنّه

---

[1] السابق ٥/١٨٩-١٩٠.

[2] **جامع البيان** ٥/١٩٠.

[3] **السابق،** ٥/١٩١.

[4] **الآية ٨٤ من سورة هود:** "وإلى مدين أخاهم شعيبًا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إنّي أخافُ عليكم عذابَ يومٍ محيطٍ"

جُرّ لفظًا على المجاورة، وهو في الأصل نعت للعذاب منصوب بالفتحة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة. [1]

وقال ابن هشام الأنصاريّ: "أمّا قولهم:(هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)فأكثر العرب ترفع خربًا، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض ... ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي (خَرِبٍ) ضمّةٌ مقدّرة منع من ظهورها اشتغال الآخِر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمُخرِجٍ له عمّا ذكرناه من أنّه تابعُ لمنعوته في الإعراب، كما أنّا نقول: إنّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصريّ "الحمدِ للهِ ربّ العالمين" بكسر الدّال إتباعاً لكسرة اللام." [2] ومثل هذا كثير الاستعمال في اللغة، ووارد في نصوصها.

٣. (نِعْمَ، وبِئْسَ) بين الاسميّة والفعليّة:

من المسائل الخلافيّة بين البصريين والكوفيين خلافهم في اسمية (نِعْمَ، وبِئْسَ) أو فعليّتهما، فيرى البصريّون أنّهما فعلان، ويرى الكوفيّون أنّهما اسمان [3]. يقول ابن الشجري: "أجمع البصريون من النحويّين على أنّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان،

---

[1] انظر: العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت، ٤٢٣/١.

[2] ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين الأنصاري: **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، تأليف: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان، دط، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ٣٢٠.

[3] انظر: العلوي، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسني: **أمالي ابن الشَّجري**، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٢، ٤٠٤/٢–٤٠٦. والأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين**، تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، دط، ٢٠٠٩، ٩٧–١٠٩، (المسألة ١٤).

وتابَعهم عليٌّ بنُ حمزة الكسائي. وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء: هما اسمان وتابعه أبو العبّاس أحمد ابن يحيى ثَعْلَب وأصحابه على اسميّتهما". [1]

واحتجّ الكوفيّون على اسميّتها بدخول الجار عليهما، قال ابن الشجري: "واحتجّ الفرّاء بقول العرب: ما زيدٌ بنِعْمَ الرّجل... وبقول فصحاء العرب: نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْر، فدخول (الباء) و(على) عليهما يُحقّق لهما الاسميّة." [2]

وردًّا عليهم، قال البصريّون: "ليس فيما أوردوه من دخول حرف الجرّ على (نِعْمَ وبِئْسَ) حُجّةٌ؛ لأنّه مقدّرةٌ فيه الحكايةُ، وقد دخلت الباءُ في هذا التقدير على فعلٍ لا شُبْهَةَ فيه [أي هو فعلٌ بلا خلاف]، وذلك في قول الرّاجز:

والله ما لَيْلِي **بِنامَ** صاحِبُه ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ

فيجب أن يحكموا للفعل الذي هو (نامَ) بالاسميّة لدخول الباء عليه" [3]، وهو فعلٌ بالإجماع.

ونُقل عن الفريقين أنّهما لم يختلفا بأنّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان، وإنّما الخلاف بينهما في (نِعْمَ وبِئْسَ) بعد إسنادهما إلى الفاعل؛ فذهب البصريّون إلى أنّ (نِعْمَ الرّجُلُ) جملة فعليّة وكذلك (بِئْسَ الرّجُلُ)، وذهب الكسائي إلى أنّ قولك: (نِعْمَ الرّجُلُ) و(بِئْسَ الرّجُلُ) اسمان محكيّان بمنزلة (تأبّطَ شرًّا) فـ(نِعْمَ الرَّجُلُ) عنده اسمٌ للممدوح، و(بِئْسَ الرَّجُلُ) اسمٌ للمذموم، وهما في الأصل جملتان محكيّتان نُقِلتا عن أصلهما وسُمّي بهما. [4]

وأرجح مذهبَ البصريين في أنّ (نِعمَ وبِئْسَ) فعلان؛ فحجّتُهم في ذلك هي الأقوى عندي.

---

[1] **أمالي ابن الشجري**، ٤٠٤/٢.

[2] **السابق**، ٤٠٤/٢–٤٠٥، والعَيْرُ: الحمار الوحشي والأهلي.

[3] **السابق**، ٤٠٥/٢.

[4] انظر: **التصريح على التوضيح**، ٩٧/٢.

٤. (أيًّا) الموصولة بناؤها على الضمّ أو إعرابها:

ذهب النّحاة – في (أيًّا)الموصولة عند إضافتها وحذف صدر صلتها– مذهبين: [١]

- **المذهب الأول:** يُجيز البناء على الضمّ مع الإعراب، والبناء أولى، وهذا مذهب سيبويه وتبعه جمهور نحاة البصرة، وعموم متأخري النّحاة؛ والبناء – عنده – لمخالفتها أخواتها الموصولات، بلزومها الإضافة وجواز حذف صدر صلتها؛ وهذا ما اقتضي رجوعها إلى الأصل فبُنيت. يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "وتقول لأضرِبنّ أيُّهم قام غلامه وأيُّهم هو أحسن، فإن حذفتَ العائد المرفوع، الذي لا يحسن حذفه في الّذي، بُني على الضّم، نحو قولك لأضرِبنّ أيُّهم أحسن...".[٢]
- **المذهب الثاني:** يرى أنها معربة دائمًا كـ(أيّ) الشرطيّة والاستفهاميّة؛ وسبب ذلك – عندهم – إضافتها التي مكّنتها في الاسميّة دون أخواتها؛ إذ الإضافة من خصائص الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب؛ فوجب لها بذلك الإعراب، وهذا مذهب الكوفيين ومذهب الخليل ويونس وجماعة من البصريّين.

وأصحاب هذا المذهب – مع اتّفاقهم على وجوب إعراب (أيّ) – اختلفوا في توجيه إعرابها، فانقسموا في ذلك إلى **فريقين:**

- فريق يجعلها استفهاميّة مرفوعة بالابتداء، ويرون أنّها ليست موصولة، وهو قول الخليل ويونس وأكثر الكوفيّين، ومع ذلك اختلفوا في توجيه مذاهبهم في حركة الضمّة في (أيٌّ) في قوله تعالى: "ثمّ لنَنزِعنّ من كُلِّ شِيعةٍ أيُّهُم أشدُّ على الرّحمن عِتِيًّا" [مريم:٦٩]؛ **فيجعلها الخليل استفهاميّة رُفعت بالابتداء**

---

[١] انظر: **مغني اللبيب**، ١٠٧–١٠٩. والشالي، حماد بن محمد: **(أيٌّ) الموصولة في الدّرس النّحوي**، بحث منشور في مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وآدابها، ج١٥، العدد ٢٧، جمادى الثّانيّة ١٤٢٤هـ، ٦١٤–٦١٥.

[٢] **شرح المفصّل**، ١٤٥/٣.

على الحكاية بعد قولٍ مضمرٍ محذوف، والتقدير: لَنَنْزِعَن من كلّ فرقةٍ الّذي يُقال فيهم أيُّهُم أشدُّ على الرّحمن عِتِيًّا. وتبعه الجرمي، وابن السرّاج، والسهيلي. يقول سيبويه: "زعم الخليل أنّ أيُّهُم إنّما وقع في (اضرِبْ أيُّهُم أفضلُ) على أنّه حكاية، كأنّه قال: اضرِب الّذي يُقال له أيُّهم أفضلُ".[1] أمّا يونس فيجعلها استفهاميّة رُفعت بالابتداء –أيضًا–، ولكن بعد تعليق (ننزع) بنفسها.

- والفريق الآخر – وهم بقية الكوفيّين – ينقسم إلى أربع طوائف في توجيه وجوب إعراب (أيّ)؛ ثلاث منها يجعلها استفهاميّة، والرّابعة تجعلها موصولة. ولكلٍّ طائفة تأويلُها.

وأجدني أميلُ إلى مذهب سيبويه ومن قال قولَه، فهو – برأيي – أقربُ إلى الفهم، وأوضح في المعنى؛ لبعده عن التأويل.

٥. تمييز (كأين، وكذا)، وعلّة عدم جواز جرّه بالإضافة:

معنى (كأيّن، وكذا) كمعنى كم الخبريّة في إفادة التكثير، وتزيد (كذا) بإفادة العدد كثيرًا أو قليلًا، و(كأيّن) تتكوّن من كاف التشبيه و(أيّ) الاستفهاميّة، و(كذا) تتكوّن من كاف التشبيه واسم الإشارة (ذا)، وكان حقّهما بذلك أن يُضافا إلى مميّزهما كما تُضاف (كم الخبريّة)، لكن منع من إضافتهما فوات الحكاية؛ إذ كلتاهما مركّبتان مع كاف التشبيه تركيبًا يوجِب الحكاية؛ فالمركّب يُحكى، و(كأيّن) إن أُضيفت اقتضى ذلك نزع التنوين منها فتفوت الحكاية، و(كذا) تزيد على ذلك بتركيبها مع اسم الإشارة؛ فاسم الإشارة لا يُضاف.[2]

---

[1] **الكتاب**، ٢/٣٩٨–٣٩٩.

[2] انظر: **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢/١١٥–١١٦.

٦. دخول لام التوكيد على (سوف):

اختلف النحويّون في دلالة لام الابتداء على الزّمن؛ فعند الكوفيّين لام الابتداء تدل على تخصيص زمن المضارع بالحال كما أنّ السين تخصّصه بالاستقبال، وعند البصريّين تفيد التوكيد فقط كإفادتها ذلك في دخولها على المبتدأ، وهي – عندهم – لا تدلّ على الزمن؛ لأنّها حكاية لكلامٍ مقدّر.[١]

وللنحاة توجيهاتٌ في اجتماع لام الابتداء الدّالة على الحال مع حرف الاستقبال (سوف)، كما في قوله تعالى:"ويقول الإنسان أإذا ما مِتُّ لسوفَ أُخْرَجُ حيًّا"[مريم:٦٦]،وهي كالآتي:

التوجيه الأول:أنّ الدلالة الزمانيّة لـ(لام الابتداء) اضمحلّت بدخولها على (سوف)، يقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "فإن قلتَ:لام الابتداء الدّاخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جامعت حرف الاستقبال؟ قلتُ: لَم تجامعها إلّا مُخلصةً للتوكيد، كما أخلصت الهمزة في(يا أللّه) للتعويض،واضمحلّ عنها معنى التعريف".[٢]

التوجيه الثاني: لا دلالة زمانيّة لـ(اللام)؛ **لأنّها حكاية لكلام مقدّر**، يقول الأندلسي (ت٥٤٦هـ): "واللام في قوله (لسوف) مجلوبةٌ على الحكاية لكلامٍ تقدّم بهذا المعنى، كأنّ قائلًا قال للكافر: إذا متَّ يا فلان لسوف تخرج حيًّا، فقّرر الكافر على الكلام على جهة الاستبعاد **وكرّر اللام حكاية للقول الأوّل**".[٣]

وأرى رأي البصريين في توجيههم لـ(اللام) الداخلة على (سوف) باعتبارها مفيدة للتوكيد وحسب، وأنّها لا تدلّ على الزمن؛ لأنّها حكاية.

---

[١] انظر: الأستراباذي، رضي الدّين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، شرح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٧، ٤/١٢-١٣.

[٢] الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وآخرون، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨، ٤/٣٩-٤٠.

[٣] الأندلسي، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة: **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١، ٤/٢٥. وانظر: أبو حيّان، محمّد بن يوسف الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣، ٦/١٩٥.

٧. زيادة (مِنْ) بعد الإثبات:

(مِنْ) الجّارّة لا تُزاد عند سيبويه وجمهور النحويين إلّا بشرطين: أن يكون مجرورُها نكرةً، وأن تُسبق بنفيٍ أو ما يشبه النفي[١]، نحو: (ما رأيتُ من مطرٍ). وأمّا ورودها زائدة بعد الموجب كما في قول العرب: (قد كان مِنْ مطرٍ) فقد وجّهه النحويّون توجيهاتٍ عدّة منها؛ رأي ابن عصفور بأنّها للتبعيض، وليست زائدة – كما يرى الكوفيّون –[٢]. ومنها **رأي الكوفيّين** بأنّ (مِنْ) في الموجب زيادة، ونقل عنهم الرّضي **بأنّ زيادتها للحكاية** [٣].

وأجد في رأي ابن عصفور ما يقنع، ويُخرِج من التأويل والخلاف، فمعنى التبعيض ظاهرٌ في التركيب، ومستعملٌ بكثرة في كلام العرب.

٨. لعلّ الجارّة:

(لعلّ) حرف، وهي على نوعين: أن تكون من أخوات (إنّ) المفيدة للترجّي ولمعانٍ أخرى، وهذا الأكثر والأشهر فيها [٤]، أو أن تكون حرف جرّ، وفي هذه الأخيرة توجيهاتٌ مختلفة عند النّحاة، أحدها أنّ مجرورَها جُرّ على الحكاية. ومن ذلك قول كعب بن سعد الغَنَوِيّ يرثي أخاه أبا المغوار:

فقلتُ: ادْعُ أُخرى وارْفَعِ الصّوْتَ جَهْرَةً لعلّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ففي توجيه جرّ (أبي المِغْوار) أوجهٌ عدّة، **أحدها أنّه جُرّ على الحكاية.**[٥]

---

[١] انظر: المرادي، الحسن بن القاسم: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢، ٣١٧–٣١٨.

[٢] انظر: **شرح جمل الزّجّاجي**، ٤٨٥/١.

[٣] انظر: **شرح الكافية**، ٢٦٨/٤.

[٤] انظر: الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، دط، ١٩٦٧، مادة (الألف واللّام) ٤٦٢/١٥. و**الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ٥٧٩.

[٥] انظر: **الجنى الدّاني**، ٥٨٥.

٩. وصل (أل) بالفعل المضارع: [١]

دخول (أل) من علامات الاسم التي تميّزه عن الفعل والحرف، ولكن قد يرِد دخول (أل) على الفعل المضارع كما في قول الشاعر:

وليس الْيَرَى للخِلِّ مثلَ الذي يرى له الخِلُّ أهْلًا أنْ يُعَدَّ خَلِيلًا

ولتوجيه دخول (أل) على الفعل المضارع (يرى) في البيت السابق؛ ذهب بعض النحويّين إلى أنّ (أل) اسمٌ موصول بمعنى الّذي، وقال بعضهم أنّها بقيّة (الّذي) حيثُ حُذفت إحدى اللامَين مع الذال والياء وبقيت (أل) فوصلت بالفعل المضارع، وذهب بعضهم إلى اعتبارها زائدة، وآخرون إلى أنّ هذا الوضع مخصوصٌ بالضرورة الشعريّة وهو رأي جمهور البصريين، ويرى ابن مالك جواز ذلك في الكلام، مع إشارته إلى أنّ ذلك لم يقع إلّا في الشعر.

كلّ تلك التوجيهات من أجل أن يتوافق هذا الاستعمال مع ما قرره النحاة من عدم جواز دخول (أل) إلّا على الأسماء، لأنها من خصائص الأسماء، وما يعنينا هنا توجيههم بأن **هذا الاستعمال لغةٌ لبعض العرب على جهة الاختصاص والحكاية.** كقول الفرزدق: (ما أنت بالحكم التُرضَى شهادتُه).[٢]

وأرى رأي ابن مالك في جواز ذلك في الكلام، فهي – كما قال بعض النّحويّين – تؤدي معنى الاسم الموصول (الذي)، وقد تكون مجتزأةً منها من باب التخفيف واختزال الألفاظ في الكلام. وهي مسموعة بهذه الصيغة وبمعنى (الذي) في بعض اللهجات الدّارجة اليوم كاللهجة العراقيّة – مثلًا –؛ إذ كثيرًا ما يُسمع منهم استعمال (أل) مكان استعمال (الذي).

---

[١] انظر: **السابق**، ٢٠٠-٢٠٣.

[٢] انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة**، مادة (الألف واللّام) ٤٦٢/١٥.

١٠. دخول (لا) النّافية للجنس على معرفة:

(لا) النّافية للجنس لا تدخل على المعارف؛ فهي – عند البصريين – مختصّة بالنّكرات لأنّ عموم النّفي لا يُتصوّر فيها، وخالفهم الكوفيّون في هذا الشرط، وأجاز الكسائي دخولها على العلم المفرد نحو (لا زيد)، والمضاف لكنية نحو (لا أبا محمد)، وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو (لا هو) و(لا هذين).[١]

كلّ ما أجازه الكوفيّون في هذه المسألة لا يصح عند البصريين، وما جاء خلاف شرطهم باختصاصها بالنّكرات فإنّه يؤوّل، ومن ذلك قراءة لفظة (لا مساس) في قوله تعالى: "قال فاذهب فإنّ لك في الحياة أنْ تقولَ لا مِساسَ" [طه:٩٧]، إذ هذه قراءة الجمهور، وقرأها أبو حيوة وغيره قراءةً شاذّة بفتح الميم وكسر السين الثّانية في (لا مَساسِ) على أنّه اسم فعل مثل: نَزالِ ودَراكِ، والأسماء التي على هذه الصّورة معارف، وحُملت عندهم على تقدير: لا يكون منك مَساسِ على أنّ معناه النّهي، أي: لا تَمَسّني. أمّا عند البصريين فلا تدخل (لا) النّافية للجنس على مثل تلك المعارف؛ ولذا حملها ابن جنّي وأبو عليّ الفارسيّ على الحكاية، أي: لا أقولُ مَساسِ، وهناك تأويلاتٌ أخرى.[٢] وأميل إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة لاستدلالهم بالسماع، فهو عندي أقوى.

---

[١] انظر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ١٩٤/٢. والحموز، عبد الفتاح أحمد: **التأويل النّحوي في القرآن الكريم**، رسالة دكتوراه من كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة، مكتبة الرّشد، الرّياض – السعودية، ١٩٨١، ٥٩٢/١.

[٢] انظر: **التأويل النّحوي في القرآن الكريم**، ٥٩٢/١-٥٩٣.

١١. الخلاف في كلمة (أمسِ) الظرفيّة بين الإعراب والبناء:

(أمْسِ) اسمٌ معرفةٌ، مُتَصَرّفٌ رفعًا ونصبًا وجرًّا، موضوعٌ لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه [١].

واختلف النحويّون فيه حال استعماله ظرفًا أمبنيٌّ أم مُعْرَب؟ ولهم فيه أقوال، وهي: أنّه يُبنى على الكسر كما جاء في قول السيوطي: "فإن استُعمل ظرفًا فهو مبنيٌّ على الكسر عند جميع العرب" [٢] وهذه لغة أهل الحجاز[٣]، أمّا الزجاج والزجاجي فيزعمان جواز بنائه على الفتح [٤]، وعلّة بنائه عند ابن جنّي[٥] والسيوطي[٦] تضمُّنُه معنى (أل) التعريف، ونسب السيوطي لابن كيسان أن علّة بنائه تضمُّنُه معنى الفعل الماضي[٧]. "أمّا بنو تميم فيعربونه ويجعلونه معدولًا عن اللام فاجتمع فيه التعريف والعدل فيمنع من الصّرف لذلك".[٨]

وذهبَ قومٌ منهم الكسائي إلى **أنّه ليس بمعربٍ ولا مبنيّ، بل هو محكي سُمّي بفعل الأمر من الإمساء**، كما لو سُمّي بأصْبِح من الإصباح.[٩]

والذي أرجح في (أمسِ) هو ما ذهب إليه ابن جنّي، من أن بناءه لما يتضمّنه من معنى (أل) التعريف.

---

[١] انظر: أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة خانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٨، ١٤٢٧.

[٢] **همع الهوامع**، ١٨٧/٣.

[٣] انظر: **شرح المفصّل**، ١٠٦/٤.

[٤] انظر: **شرح جمل الزجاجي**، ٤٠٠/٢، و**ارتشاف الضرب**، ١٤٢٧.

[٥] انظر: **الخصائص**، ٣٩٤/١.

[٦] انظر: **همع الهوامع**، ١٨٧/٣.

[٧] انظر: **السابق**، ١٨٧/٣.

[٨] **شرح المفصّل**، ١٠٧/٤. وانظر: **ارتشاف الضرب**، ٤/ ١٤٢٨.

[٩] انظر: **ارتشاف الضرب**، ١٤٢٧–١٤٢٨.

١٢. علّة بناء (الآن):

(الآن) ظرف زمان غالبًا، واختلف النّحويّون في الفتحة التي في آخره عند وقوعه ظرفًا، وذلك على رأيين:

الرأي الأول، أنّ الفتحة حركة إعراب، وهو ما ذهب إليه السيوطي، إذ يقول: "والمختار عندي: القول بإعرابه، لأنّه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة، فهو منصوبٌ على الظرفيّة، وإن دخلته (مِنْ) جُرّ"[١].

والرأي الثاني، أنّها حركة بناء، و–هنا– اختلف النّحويّون في علّة ذلك، فكانت لهم أقوال عدّة؛ إذ ذهب البصريّون إلى أنّه مبنيٌّ لأنّه شابه اسم الإشارة [٢]، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مبنيّ لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض (آنَ) وبقي الفعل على فتحه [٣]، وهذا ما ذهب إليه الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، وهو أنّها محكيّة، وأنّ أصلها الفعل (آن) بمعنى حان ودخلت عليه (أل) [٤]. وقال الأزهري: "وأنكر الزّجاج ما قال الفرّاء أنّ (الآن) إنّما كان في الأصل (آن)، وأنّ الألف واللام دخلت على جهة الحكاية. وقال: ما كان على جهة الحكاية، نحو قولك (قام) إذا سمّيت به شيئًا، فجعلته مبنيًّا على الفتح، لم تدخله الألف واللام".[٥] وهذا رأي الأنباري (ت٥٧٧هـ)، إذ يقول: "والحكايات تدخل عليها العوامل فتُحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام"[٦].

وأرى رجحان مذهب البصريّين في أن علة بناء (الآن) مشابهة اسم الإشارة؛ فكأنّه إشارةٌ للزمن الحالي بمعنى (هذا الوقت)، والله أعلم.

---

[١] **همع الهوامع**، ١٨٦/٣.

[٢] انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٧٩/٢.

[٣] انظر: **السابق**، ٧٩/٢.

[٤] انظر: الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٨٣، ٤٦٨/١.

[٥] **تهذيب اللغة**، ٥٤٧/١٥.

[٦] **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٨١/٢.

١٣. بناء أسماء الأصوات وإعرابها:

أسماء الأصوات كـ(عَدَسْ)[١]، و(غاقِ)[٢] أسماءٌ مبنيّة، وفي علّة بنائها أقوال عدة للنحاة، ولكن اختلف النّحويّون فيها في حال دخول (أل) عليها، أمبنيّة أم معربة؟ نحو: (الجَوْت)[٣] في قول الشاعر:

دَعاهُنّ رِدْفي فارْعَوَيْنَ لصَوْتِهِ كَمَا رُعْتَ بالجَوْتِ الظِّماءَ الصَّوادِيا [٤]

ويورِد البغدادي آراء النّحويّين في الشاهد بعد دخول (أل) التعريف على (الجَوْت)، فيقول: "قال الزمخشري في (المفصّل) بعد ما أنشده: هو بالفتح محكيًّا مع الألف واللام [٥]، وقال ثعلب في (أماليه): يُقالُ للبعير جَوْت جَوْت، إذا دعوته إلى الماء؛ وإذا أدخلوا الألف واللّام تركوها على حالها [٦]. وكان أبو عمرو يكسر التاء ويقول: إذا أدخلت عليه الألف واللّام ذهبت منه الحكاية. وجوّز ابن النّاظم في (شرح الألفيّة) الوجهين [٧]: الجرّ على الإعراب، والفتح على الحكاية..." [٨]. وأذهبُ مع الرأي الأخير في جواز الوجهين؛ لما جاء في كليهما من شواهدَ مسموعةٍ عن العرب.

---

[١] لزجر البغال. انظر: **شرح المفصّل**، ٧٥/٤.

[٢] حكاية صوت الغراب، انظر: **شرح المفصّل**، ٧٥/٤.

[٣] حكاية صوت دعاء الإبل إلى الماء، انظر: **شرح المفصّل**، ٧٥/٤.

[٤] الشاهد على أنّ بعض الأصوات قد يدخله أداة التعريف: (الجَوْتَ) بفتح الآخر في: **شرح المفصّل**، ٧٥/٤. و(الجَوْتِ) بالكسر في: البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٩٩٧، ٣٨١/٦.

[٥] انظر: **شرح المفصّل**، ٧٥/٤.

[٦] يقصد حكاية البناء التي نسبها ابن منظور إلى الفرّاء والكسائي "...ذهبت منه الحكاية"، انظر: **لسان العرب**، مادة (جوت)، ٢١/٢.

[٧] يقصد بالحكاية (البناء)، إذ يقول: "وما يقع منها موقع المتمكّن يجوز فيه الإعراب والبناء"، انظر: ابن النّاظم: **شرح الألفيّة**، ٤٣٨.

[٨] **خزانة الأدب**، ٣٨٢/٦.

١٤. **(أو) العاطفة:**

اختلف النّحويّون في معنى (أو) في قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون)، فذكر ابن جني أنها على بابها، وقال:" فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفرّاء بمعنى بل، ولا على مذهب قطرب في أنّها بمعنى الواو، لكنّها عندنا على بابها في كونها شكًّا. وذلك أنّ هذا كلامٌ خرج حكاية من الله عزّ جلّ لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألفٍ أو يزيدون." [١] وأحسب ابن جنّي قد أصاب في تأويله، والله أعلم.

ثانيًا: حكاية الحال

تعد حكاية الحال من الحكاية المعنويّة لا اللفظيّة، ولحكاية الحال طريقتان ذكرهما الصبّان في قوله: "في حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى: وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعًا في زمن المتكلّم، الثانية: وهي طريقة الأندلسيّ، أن يقدر المتكلم نفسه موجودًا في زمن وقوع الفعل، والتعبير على كل بما للحال" [٢].

ولحكاية الحال أغراضٌ تؤدّيها في المعنى، ومما ذكر العلماء منها ما يأتي:

١. التوسّع في اللغة، ويمثّله قوله تعالى: "انظر كيف كَذَبُوا على أنفسهم وضلّ عنهم ما كانوا يفترون" [الأنعام:٢٤]، قال ابن عطية الأندلسي: "وقال (كَذَبُوا) في أمرٍ لم يقع، إذ هي حكاية يوم القيامة، فلا إشكال في استعمال الماضي فيها موضع المستقبل، ويفيدنا استعمال الماضي تحقيقًا ما في الفعل وإثباتًا له، وهذا مهيعٌ في اللغة" [٣].

---

[١] **الخصائص**، ٤٦١/٢.

[٢] **حاشية الصبّان**، ٤٤٤/٢.

[٣] **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ٢٧٩/٢.

٢. التعجّب، ويظهر في مجيء فعلين أحدهما ماضٍ والآخر مضارع من باب استحضار الحال الشنيعة بقصد التعجّب منها في قوله تعالى: "لقد أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل وأرسلنا إليهم رُسُلًا كلّما جاءهم رسولٌ بما لا تَهْوَى أنفُسُهم فريقًا كذّبوا وفريقًا يقتلون" [المائدة:٧٠]، قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): "فإن قلت: لِمَ جيء بأحد الفعلين ماضيًا وبالأخر مضارعًا؟ قلت: جيء (يقتلون) على حكاية الحال الماضية؛استفظاعًا للقتل واستحضارًا لتلك الحال الشنيعة للتعجّب منها"[١].

٣. التوكيد، ففي قوله تعالى: "ونادى أصحابُ الأعرافِ رِجالًا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى عنكم جمعُكم وما كنتُم تستكبرون" [الأعراف:٤٨]، جاء الفعل (نادى) بصيغة الماضي في حدثٍ لم يأتِ بعد، يقول الطوسي: "معناه سينادي، وإنّما جاز أن يُذكر الماضي بمعنى المستقبل لأمرين: أحدهما: لتحقيق المعنى كأنّه قد كان. والثّاني: على وجه الحكاية والحذف، والتقدير: إذا كان يوم القيامة (نادى أصحاب الأعراف)" [٢]، وذلك في كلام الحقّ – عزّ وجلّ – لا شكّ على سبيل توكيد الحدوث للسامع.

٤. نقل المخاطب إلى ذلك العصر الذي لم يكن فيه، كقول الجرجاني في معنى حكاية الحال: "أنّك تتصوّر ذلك الزّمان موجودًا، وتتخيّل أنّه وقتك الذي أنت فيه، أو أنّك في ذلك الوقت."[٣]

يتضح مما سبق أن الحكاية لم تأتِ عبثًا، وليست – كما قال بعضهم – بأنّها مجرد حركة ليس إلّا، وأنّها لا تحملُ دلالةً مؤثّرة في المعنى؛ إذ لولا دلالتها لما تنوّع استعمالها في المقامات المختلفة.

---

[١] **الكشّاف**، ٢/٢٧٤-٢٧٥.

[٢] **التبيان في تفسير القرآن**، ٤/٤١٤.

[٣] الجرجاني، عبد القاهر: **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقيّة، دط، ١٩٨٢، ١/٥١٤.

الخاتمة

موضوع (الحكاية في النّحو) موضوعٌ يغيبُ عن الكثير من المتخصّصين فضلًا عن غيرهم، وقد وجدتُ فيه متعةً كبيرة؛ فهو موضوع شائقٌ، لكنه واسع ومتشعّب؛ يضيق المقام عن الوقوف على تفاصيله في هذه العُجالة، ويظلّ بحاجة للمزيد من تسليط الضوء عليه؛ لما فيه من الفائدة، ولما يؤدّيه من تأثيرٍ بديع في المعنى.

ولعلّنا بعد هذا التطواف السريع نستنتج بأنّ للحكاية صورًا وأنواعًا مختلفة، وأنّها محطّ اهتمام النّحويين كمخرجٍ يبرّر خروج النصّ عن قواعده المطّردة، فهي عندهم حركةٌ مكمّلةٌ للإعراب والبناء، ولقبولها شروط ، وللجوء المتكلّم إليها مبرّرات، وهي حتمًا تؤدي إلى تغييرٍ في الأحكام، كما تؤدّي دورًا ظاهرًا وذا جماليّةٍ خاصّة في المعاني والسّياقات النّصيّة، وهي ظاهرة قديمة باتّفاق النّحويين، وطريقة يُستعان بها في التأويل، لذا فهي تهم المفسرين للقرآن والسنّة أيضا، كما أنّها تهمّ البلاغيّين كذلك؛ لما تضفيه من جمالٍ أسلوبيٍّ لافتٍ وجذّاب، ولما تؤدّيه من دورٍ في العمل على اختزال المعنى وإيجاز القصد، وتوجيه ذهن المتلقّي إلى المراد مباشرة، بتقريبه إليه في ربطٍ ذهنيٍّ سريعٍ وذكيّ.

وبناءً على أهميّة هذا الموضوع من النواحي المذكورة، ولما يؤدّيه من أثرٍ بارز في جماليّات الأسلوب وبلاغة الكلام، ونظرًا لكونه موضوعا يغيب عن أذهان الكثير، أدعو القائمين على النّحو العربيّ إلى مزيدٍ من الاهتمام بنشر مفهوم الحكاية بين طلبة العلم من خلال المناهج الدراسية، وتوضيحه وجمعه في دراساتٍ خاصّة به تلمّ ما تبعثر وتفرّق من أجزائه بين أبواب النّحو، لتكتمل صورته عند المهتمّين والدارسين والمطّلعين.

فهرس المراجع

- ابن الأثير، مبارك بن محمّد الشيباني الجزري: **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، دط، دت.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريّة، ط٢، ١٩٩٣.
- ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن: **جمهرة اللغة**، تعليق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٥.
- ابن عصفور، عليّ بن مؤمن بن عليّ: **شرح جمل الزّجاجي**، الشرح الكبير، تحقيق: صاحب أبو جناح، نسخة رقميّة إعداد عبد الرّحمن النّجدي، دط، دت.
- ابن عقيل، بهاء الدّين: **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- ابن يعيش، موفّق الدّين: **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت – لبنان، دط، دت.
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة خانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٨.
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف الأندلسي: **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣.
- الاستراباذي، محمّد بن الحسن الرّضي: **شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا، ط٢، ١٩٩٦.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: **كتاب أسرار العربيّة**، تحقيق: محمّد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق – سوريّة، دط، دت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين**، تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، دط، ٢٠٠٩.
- الأندلسي، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة: **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٩٩٧.
- الثمالي، حماد بن محمد: **(أيٌّ) الموصولة في الدّرس النّحوي**، بحث منشور في مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وآدابها، ج١٥، العدد ٢٧، جمادى الثّانيّة ١٤٢٤هـ.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٥، ٢٠٠٤.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقيّة، دط، ١٩٨٢.
- ابن النّاظم، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد: **شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠١٠.
- الأزهري، خالد بن عبد الله: **التصريح على التوضيح على ألفيّة ابن مالك**، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر للنشر، دط، دت.
- الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، دط، ١٩٦٧.

- الأستراباذي، رضي الدّين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، شرح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٧.
- الأشموني، محمّد بن عليّ الشافعيّ: **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، مكتبة لسان العرب، دط، دت.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدّين الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان، دط، ٢٠٠٥.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدّين الأنصاري: **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، دط، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٦، ١٩٨٥.
- حسن، عبّاس: **النّحو الوافي**، دار المعارف بمصر، ط٥، دت.
- حمزة، حامد حاجي: **الحكاية في العربية**، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة بغداد–كلّية الآداب، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد: **التأويل النّحوي في القرآن الكريم**، رسالة دكتوراه من كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة، مكتبة الرّشد، الرّياض – السعودية، ١٩٨١.
- الرازي، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر: **مختار الصّحاح**، دار الحديث، القاهرة – مصر، طبعة منقحة، ٢٠٠٨.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **الجمل للزجاجي**، تصحيح وشرح: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، دط، ١٩٢٦.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: **أساس البلاغة**، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وآخرون، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨.

- السّامرائي، فاضل صالح: **معاني النّحو**، دار الفكر للطباعة والنّشر، ط١، ٢٠٠٠.
- السّبتي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي: **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٦.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦.
- السيوطي، جلال الدّين: **الأشباه والنظائر في النّحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط٣، ٢٠٠٣.
- السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٦٥.
- السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: عبد السلام محمّد هارون وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، دط، ٢٠٠١.
- الشافعيّ، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن محمّد بن مالك الطائيّ الجيانيّ: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمّد معوّض وزميله، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠١٠.
- الطبري، أبو جعفر محمّد بن جرير: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة، دار هجر للنشر، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠٠١.
- الطّوسيّ، أبو جعفر محمّد بن الحسن: **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، دط، دت.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: **كتاب جمهرة الأمثال**، ضبط وتنسيق: أحمد عبد السّلام، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٨.

- العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمّد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.
- العلوي، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسني: **أمالي ابن الشَّجري**، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٢.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٨٣.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **كتاب الجمل في النّحو**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٥.
- الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرّسالة، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧.
- المبرد، محمّد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التراث، القاهرة – مصر، دط، ٢٠١٨.
- المرادي، الحسن بن القاسم: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢.
- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة الشروق الدولية، مكتبة كنوز المعرفة – جدّة، ط٤، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١.
- النيلي، تقيّ الدّين إبراهيم بن الحسين: **الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية**، تحقيق: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.
- اليمني، عليّ بن سليمان الحيدرة: **كشف المشكل في النّحو**، تحقيق: هادي عطيّة مطر الهلالي، مطبعة الإرشاد – وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة – إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، دط، ١٩٨٤.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١
مقدمة	٢
المبحث الأول: مفهوم الحكاية وأحكامها	٤
أوّلًا تعريف (الحكاية)	٥
ثانيًا: إعراب المحكيّ	٦
ثالثًا سبب لجوء المتكلّم إلى الحكاية	٩
رابعًا: أغراض الحكاية	١٠
خامسًا: أقسام الحكاية	١٢
سادسًا: شروط المحكيّ	١٤
سابعًا: أنواع الحكاية	١٥
المبحث الثاني: الحمل على الحكاية	١٩
أولًا: التوجيه على الحكاية	٢١
ثانيًا: حكاية الحال	٣٤
الخاتمة	٣٦
المصادر والمراجع	٣٧